Comprehensive Journal of Science
Volume (10), Issue (37), (NOV. 2025)
SICST2025, www.sicst.ly
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
عدد خاص بالمؤتمر الدولي الثالث للعلوم والتقنية
المجلد (10)، العدد (37)، (نوفمبر2025)
ردمد: 3014-6266

أهمية تعزيز الإيرادات غير النفطية لتعظيم الإيراد العام للموازنة العامة الليبية

عن الفترة (2010م-2023م)

حليمة خميس إبراهيم الوداني

المعهد العالي للعلوم والتقنية – الشموخ

halimakhmis@gmail.com

The Importance of Enhancing Non- Oil Revenues to Maximize the General

Revenues of the Libyan General Budget

For the period (2010-2023)

Halima Khmis Alwadani

Higher institute of science and Technology – Shmokh Tripoli Libya

Received: 30-09-2025; Revised: 10-10-2025; Accepted: 31-10-2025; Published: 25-11-2025

الملخص:

تناولت الدراسة مشكلة انخفاض الإيرادات غير النفطية، وتدني مساهمتها في الإيراد العام، وفي تمويل الموازنة العامة للدولة، فهي لم تتعدى 10% من أجمالي المصروفات، الأمر الذي جعل تعزيز الإيرادات غير النفطية مطلباً ملحاً لتحقيق التوازن المالي، والاستقرار الاقتصادي، ومن هنا هدفت الدراسة إلي بيان أسباب انخفاض الإيرادات غير النفطية، وأثر انخفاضها على الموازنة العامة للدولة الليبية، وذلك بالاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي، والأسلوب القياسي باستخدام برنامج Eviews10. وأوضحت الدراسة إن وفرة الإيرادات النفطية، واعتماد الدولة عليها في تمويل نفقاتها، أدى إلي تراجع أهمية الإيرادات غير النفطية، خصوصاً الضرائب، وعدم التوجه نحو التنوع الاقتصادي، وجاءت نتائج التحليل القياسي لها، أن الإيرادات غير النفطية ضعيفة، ولها تأثير سلبي على الموازنة العامة للدولة، في حين كان تأثير الإيرادات النفطية موجبا، على الموازنة العامة للدولة، أي كلما زادت الإيرادات النفطية بوحدة واحدة، يؤدي ذلك إلي زيادة رصيد الموازنة العامة بنسبة 24%. هذا وقد أوصت الدراسة بضرورة تعزيز إدارة المالية العامة للدولة، والعمل على استغلال الإيرادات النفطية، في توسيع الاستثمار في البنية التحتية، للدفع بعجلة النمو في القطاعات غير النفطية، والاستفادة من تجارب الدول التي نجحت في هذا المجال. كما شملت الدراسة على مجموعة أخرى مهمة من النتائج والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: الإيرادات غير النفطية – الموازنة العامة – الإيراد العام.

Abstract:

The study addressed the problem of the decline in non – oil revenues, and their low contribution to public revenues, and to financing the state's general budget, as they did not exceed 10% of total expenditures, which made enhancing non-oil revenues an urgent requirement to achieve financial

balance and economic stability. Hence, the study aimed to demonstrate the reasons for the decline in non – oil revenues, and the impact of their reduction on the Libyan state's general budget, relying on the descriptive analytical method and the standard method using the 10 Eviews program. The study showed that the abundance of oil revenues and the state's reliance on them to finance its expenditures led to a decline in the importance of non-oil revenues especial taxes, and a lack of focus on economic diversification. The results of the econometric analysis showed that non-oil revenues were weak and a negative impact on the state's general budget, while the impact of oil revenues was positive on the state's general budget. That is, every time oil revenues increased by one unit, this led to a 24% increase in the general budget balance. The study recommended the need to strengthen the state's public financial management and work to exploit oil revenues to expand investment in infrastructure to drive growth in non-oil sectors and benefit from the experiences of countries that have succeeded in this field, the study also included another set of findings and recommendations.

Keywords: Non-oil revenues – General budget – public revenue.

المقدمة Introduction:

تعد ليبيا من الدول الريعية، التي تعتمد على مورد ناضب وحيد وهو النفط، ولقد ساهمت الممارسات السابقة للسياسات الاقتصادية والنفطية على تكريس هذه الريعية، وعدم التوجه نحو تنويع الاقتصاد وتعزيز الإيرادات غير النفطية، الأمر الذي أدى إلي اعتماد الموازنة العامة للدولة على الإيرادات النفطية بنسبة وصلت إلي أعلى من 90% وهذا ما جعل الاقتصاد الليبي عرضة للمخاطر، المترتبة على تدبدب إنتاج النفط أو انخفاض أسعاره.

إن هذا الوضع يتطلب ضرورة تفعيل دور مصادر الإيرادات غير النفطية لتوفير مصادر مالية مستقرة ومستدامة، والعمل على تطوير الأنشطة المنتجة لقطاعات الاقتصاد غير النفطية، والتي تشمل البنية التحتية والتكنولوجيا، والخدمات، والنقل، والزراعة، والتحول الصناعي، لتبني اقتصاد متنوع يقلل تدريجياً الاعتماد على النفط والغاز، فالتنوع الاقتصادي أكثر قدرة على خلق الوظائف والفرص، وأقل عرضة للمخاطر الاقتصادية وانخفاض أسعار النفط، فكلما تنوعت مصادر الدخل، وتوسعت القاعدة الإنتاجية وازدادت مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة، سواء خدمية، أو سلعية، كلما تم التخلص من المخاطر الطارئة بسبب هيمنة القطاع الرجعي.

1– مشكلة البحث:Research Problem

في الوقت الذي يفترض فيه أن تمثل الضرائب المصدر الرئيسي للإيراد العام، في أدبيات المالية العامة إلا إن الوضع في ليبيا يختلف. فقد اتسمت الإيرادات غير النفطية بالانخفاض طيلة العقود الماضية ولم تتجاوز نسبة مساهمتها في الإيراد العام، 10% وصارت الإيرادات النفطية هي المصدر الرئيسي للإيراد العام، والممول الرئيسي للموازنات العامة للدولة، بنسبة تجاوزت 90% وفي ظل انخفاض الإيرادات غير النفطية، وارتباط الإيراد العام بالإيرادات النفطية، أظهرت الموازنات العامة للدولة عجزاً مالياً، مع تقلب أسعار النفط، وانخفاض إنتاجه، تجاوزت قيمته 22 مليار دينار (سنة 2014م) الأمر الذي أثر سلباً على تحقيق التوازن المالي للدولة، واستقرارها الاقتصادي .

إن العرض السابق للمشكلة، يثير التساؤلات التالية The Questions:

- ما هو حجم التغيرات في الإيرادات غير النفطية وما هي نسب مساهمتها في الإيراد العام للدولة؟
- ما هو أثر انخفاض الإيرادات غير النفطية على الموازنات العامة للدولة؟
- ما هي أسباب انخفاض الإيرادات غير النفطية. وما هي التدابير اللازمة لعلاج هذه المشكلة وتعزيز الإيرادات غير النفطية؟

2 – أهمية البحث Research Importance

1 – تناول البحث موضوعاً مهماً يمس الأمن المالي للدولة، واستقرارها الاقتصادي.

2 – يناقش البحث موضوعاً بالغ الأهمية، يتمثل في ارتباط الاقتصاد الليبي بالنفط وتعرضه لمخاطر، وإشكاليات انخفاض إنتاجه وأسعاره.

3 – تكمن أهمية البحث في ضرورة توفير مصادر دخل مستدامة، ومستقرة لتمويل النفقات العامة للدولة.

3 – أهداف البحث Research Objectives:

1 – توضيح التغيرات في حجم الإيرادات غير النفطية، ونسبة مساهمتها في الإيراد العام.

2 – بيان أثر انخفاض الإيرادات غير النفطية، على الموازنات العامة للدولة خلال الفترة (2010–2023).

3 – الوقوف على أسباب تدني حجم الإيرادات غير النفطية، وكيفية علاجها لتعزيز نمو الإيرادات غير النفطية، وتنويع مصادر الدخل العام.

4 – منهجية البحث Research Systemic:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي، التحليلي، لوصف وتفسير الأبعاد المختلفة لمشكلة الدراسة، والإجابة على التساؤلات التي تطرحها المشكلة، أما الجانب القياسي فيعتمد على الأساليب الإحصائية والقياسية باستخدام برنامج Eviews10 لقياس أثر الإيرادات العامة على الموازنة العامة في ليبيا خلال الفترة 2010–2023 وتقدير النموذج المستخدم.

5 – فرضيات الدراسة Study Hypotheses:

تستند الدراسة على فرضية مفادها إن الإيرادات العامة للدولة تؤثر على رصيد الموازنة العامة للدولة، فتأثير الإيرادات النفطية موجب بينما الإيرادات غير النفطية تأثيرها سالب.

6 – الدراسات السابقة Previous Studies:

هناك العديد من الدراسات التي أجريت عن هذا الموضوع، خصوصاً في الدول النفطية النامية نذكر منها:

- دراسة (عبلة عبد الحميد، وإبرار حلواني ونادية جابر 2022م) والتي هدفت إلي تقدير تأثير الإيرادات غير النفطية على الموازنة العامة، في المملكة السعودية، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع، (ARDL) وأكدت النتائج على وجود تكامل مشترك، وعلاقة توازن طويلة الأجل، بما يوافق

فروض الدراسة، وأن ارتفاع الإيرادات النفطية، وغير النفطية بوحدة واحدة يؤدي إلي زيادة فائض الموازنة، أو نقص في العجز بحوالي 0.73 و0.67 وحدة على التوالي، وخلصت الدراسة إلي أهمية توظيف الإيرادات النفطية، في البني الأساسية والاجتماعية ذات العوائد المرتفعة، مع مواصلة الجهود لتنمية الإيرادات غير النفطية ".

- دراسة (عقيل الحلو، وقمر القرابي 2022م) والتي هدفت إلي تحليل واقع الإيرادات غير النفطية في العراق، وسبل تعزيزها، من أجل دعم الموازنة العامة للدولة، فضلاً عن أمكانية تبني الدولة لسياسات اقتصادية، لانتعاش القطاعات الاقتصادية، وتم اعتماد منهجية الإبطاء الذاتي
الموزع (ARDL) باعتبارها أحد نماذج التنبؤ بالعلاقة الدالية، وتوصلت الدراسة إلي جملة من الاستنتاجات، من أهمها فشل خطط التنمية الاقتصادية، التي سعت إلي تنويع منافذ الإيرادات العامة، وكذلك وجود علاقة دالية بين إجمالي الإيرادات، وإيرادات النفط، والإيرادات غير النفطية وأوصت الدراسة بضرورة وضع خطط تنموية ناجحة، لإيجاد منافذ للإيرادات لدعم الموازنة وتوجيه جزء من إيرادات النفط، لدعم القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- دراسة (الهام البشتي 2024م) وهدفت الي معرفة العلاقة بين الإيرادات غير النفطية والإيرادات النفطية، والنمو الاقتصادي من خلال نموذج قياسي، باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، لبرنامج (E-Views) وتوصلت الدراسة إلي إنه لا توجد علاقة سببية بين الإيرادات غير النفطية، والناتج المحلي كمؤشر للنمو الاقتصادي، وأوصت الدراسة بضرورة تنوع مصادر الإيرادات العامة للدولة، والعمل على زيادة الإيرادات غير النفطية والتقليل قدر الإمكان، من التركيز على الإيرادات النفطية.

أولاً: هيكل الإيرادات غير النفطية:

يبين الشكل رقم (1) إن هيكل الإيرادات العامة للموازنة الليبية، يشمل الإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية، وتشمل الإيرادات غير النفطية على الضرائب المباشرة، والغير مباشرة، وعلى الرسوم، وفائض قطاع الأعمال.

1 – **الضرائب المباشرة** ويقصد بها هي الضرائب التي تفرض على الأموال والثروات بمناسبة الحصول عليها، وينظم ضرائب الدخل في ليبيا القانون رقم 7 لسنة 2010م لضرائب الدخل، وقد نصت المادة (1) منه على إنه "يخضع للضريبة وفقاً لأحكام هذا القانون، كل دخل ناتج في ليبيا عن أية أصول موجودة بها مادية كانت، أو غير مادية، أو من أي نشاط أو عمل فيها، وتخضع الدخول الناتجة في الخارج للضريبة في الأحوال المنصوص عليها، في هذا القانون " [1]. وتشمل ضرائب الدخل في القانون الليبي، على ضرائب دخول الأعمال (الضريبة على التجارة والصناعة والحرف، والضريبة على الشركات) والضرائب على دخول الأفراد (الضريبة

[1] قانون ضرائب الدخل رقم 7 لسنة 2010م ص2،3 .

على الأجور والمرتبات، والضريبة على الودائع لدى المصارف وضريبة الدخل العام) وقد حدد التشريع الليبي أسعار هذه الضرائب، حسب مصادر الدخل.

2 – الضرائب الغير مباشرة ويقصد بها "الضرائب التي تصل بطريق غير مباشر إلي الأموال، والثروات التي بحوزة الأفراد، بمناسبة استعمالها أو تداولها، ومن أمثلة هذه الضرائب، الضريبة الجمركية والضرائب على الإنتاج والبيع، التي يدفعها الأشخاص القائمون باستيراد البضائع، أو إنتاجها أو بيعها، ويتم نقل عبئها إلي المستهلكين، الذين تستوفي منهم هذه الضرائب، عن طريق دمجها في أسعار البضائع والخدمات " [1]. وتشمل الضرائب الغير مباشرة في التشريع الليبي على:

- **ضرائب الدمغة** وهي تعد من ضرائب التداول، التي تستأديها الدولة على المحررات عند إنشائها وعلى التصرفات المعاملات عند إبرامها، وينظم ضريبة الدمغة في ليبيا القانون رقم 12 لسنة 2004م والقانون رقم 8 لسنة 2010م.
- **الضريبة على الواردات** وهي تعتبر من أهم الضرائب غير مباشرة المطبقة في ليبيا، وينظم هذه الضريبة، قانون الجمارك رقم 10 لسنة 2010م وقد جاء في المادة 5 بأنه " تخضع البضائع التي تدخل الأراضي الليبية، للضرائب المقررة في التعرفة الجمركية, علاوة على الضرائب والرسوم الأخرى المقررة، وذلك إلا ما يستثنى بقرار من اللجنة الشعبية العامة بناء على عرض من الأمين، ولا تخضع البضائع التي تصدر من الأراضي الليبية، للضرائب الجمركية والرسوم الأخرى، إلا ما ورد بشأنه قرار من اللجنة الشعبية العامة، بناء على عرض من الأمين " [2]
- **ضرائب الإنتاج والاستهلاك** وتعد ضرائب الإنتاج من الضرائب غير المباشرة، حيث يقوم المنتج بتحميلها إلي المستهلك بإضافتها إلي سعر البيع، و يتوقف ذلك على مرونة السلعة. وينظم هذه الضريبة القانون رقم 19 لسنة 1992م بشأن ضريبة الإنتاج، وقد جاء في المادة رقم 1 بأنه " يقصد بضريبة الإنتاج أو الاستهلاك الضريبة التي تفرض على السلع التي تم تصنيعها، أو إنتاجها داخل البلاد، أو على مثيلاتها المستوردة من الخارج. وتحدد السلع التي تخضع لهذه الضريبة، وفئة الضريبة عن كل سلعة منها، بقرار من اللجنة الشعبية العامة، بناء على عرض اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والتجارة والمالية. وتخضع للضريبة المشار إليها السلع المستوردة أياً كان مصدرها، وتسري في شأن احتساب الضريبة على هذه السلع ذات الأسس، والقواعد المطبقة على نظيرتها من السلع المنتجة محلياً وبحيث لا تقل قيمة الضريبة المدفوعة عنها عما يدفع مثيلها المحلي " [3].

---

[1] مختار أبوزريدة: المحاسبة الضريبية وفقاً للتشريع الليبي، بيروت الدار العربية 1985م، ص37.

[2] قانون الجمارك رقم 10 لسنة 2010مص4.

[3] قانون رقم 19 لسنة 1992م لضريبة الإنتاج ص1 .

3 – الرسوم والإيرادات الخدمية وتشمل رسوم خدمات العدالة، ورسوم المواصلات، والنقل البحري وغيرها وكذلك إيرادات خدمات الصحة، والزراعة، والبلديات، والإسكان، وغيرها.

4 – فائض قطاع الأعمال ويشمل عوائد القطاع المصرفي، وعوائد قطاع التأمين، وإيرادات شركات الاتصالات، وغيرها.

شكل رقم (1) هيكل الإيرادات العامة للموازنة العامة الليبية.

ثانياً: التغيرات في الإيرادات غير النفطية (2010م –2023م):

1 – تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (1) والشكل رقم (2) إن حجم الإيرادات غير النفطية قد بلغ 5,790.1 مليون دينار للعام 2010م ومع اندلاع الأحداث، وتأثر الأوضاع الاقتصادية والسياسية

بالاضطرابات التي مرت بها البلاد، انخفضت الإيرادات غير النفطية في العام 2011م لتصل إلي 983,2 مليون دينار وبنسبة انخفاض بلغت –489% مقارنة بالعام 2010م

2 – بحلول العام 2012م تحسنت الإيرادات غير النفطية، لتبلغ 3,199.2 مليون دينار أي بنسبة زيادة قدرها 225% مقارنة بالعام 2011م. وفي العام 2015م بلغت 6,245.7 مليون دينار أي بنسبة زيادة قدرها 298.7% مقارنة بالعام 2014م إلا إن هذه الزيادة لا تمثل زيادة فعلية، في الإيرادات غير النفطية، كما جاء في تقرير مصرف ليبيا المركزي للعام 2015م " إن المبالغ المضافة إلي حساب الإيراد العام، لا تعكس الإيرادات الفعلية وإنما هي مبالغ متبقية بحسابات لدى المصارف، من سنوات سابقة " [1].

ثم انخفضت الإيرادات غير النفطية في السنوات التالية، لتبلغ أدني مستوى لها في العام 2014م و2016م و2021م بقيمة 1,566.7 و2,179.7 و2,281.0 مليون دينار على التوالي.

[1] تقرير مصرف ليبيا المركزي لسنة 2015م ص52.

3 – ومع تحسن الأوضاع السياسية والاقتصادية للبلاد، في العامي 2022م و2023م ارتفعت الإيرادات غير النفطية قليلاً، لتصل إلى 3,841.1 و4,225.4 مليون دينار على التوالي، غير إن هذه الزيادة لا يمكن التعويل عليها في تمويل النفقات العامة للدولة وهذا ما سيتم مناقشته في الفقرات التالية.

جدول رقم (1) التغيرات في الإيرادات غير النفطية عن الفترة (2010م – 2023م)

السنة	رسوم جمركية	ضرائب	أخرى	الإجمالي	النسبة %
2010	1,393.9	2,247.5	2,148.7	5,790.1	–
2011	237.5	460.7	285.0	983.2	%83–
2012	248.9	617.6	2,332.7	3,199.2	%225.3
2013	141.6	851.0	1,995.3	2,987.9	%6.6–
2014	59.5	660.9	846.3	1,566.7	%47.6–
2015	46.0	671.3	5,528.4	6245.7	%298.7
2016	64.3	716.9	1,398.5	2,179.7	%65.1–
2017	164.5	845.2	2,118.9	3,128.6	%43.5
2018	449.7	1,063.5	922.2	2,435.4	%22.2–
2019	296.3	945.5	1,281.4	2,523.2	%3.6
2020	132.0	633.0	1,516.0	2,281.0	%9.6–
2021	310.8	798.6	1,141.7	2,251.1	%1.3–
2022	211.5	1,381.0	2,248.6	3,841.1	%70.6
2023	333.1	2,413.3	1,479.0	4,225.4	%10.0

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلي تقرير مصرف ليبيا المركزي (2010م–2023م)

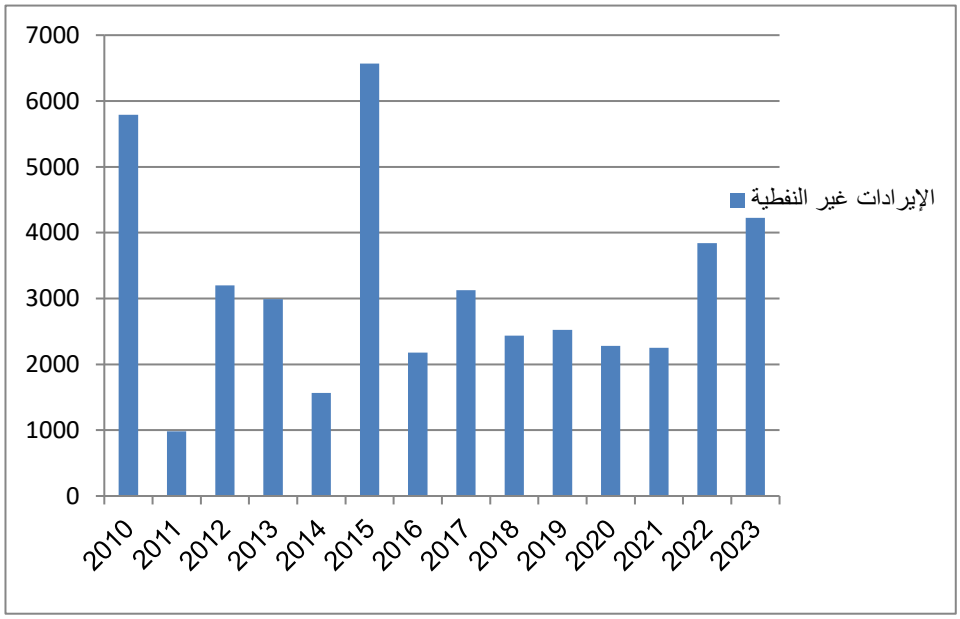

شكل رقم (2) التغيرات في الإيرادات غير النفطية (2010م-2023م).

ويمكن القول إن الإيرادات غير النفطية ظلت متدنية، ومنخفضة طيلة سنوات قيد الدراسة، وإن هذا الانخفاض لا يعد مشكلة الحاضر، وإنما هي مشكلة متوارثة من العقود الماضية وترجع للأسباب التالية:

1 – اعتماد الاقتصاد الليبي على النفط: إن وفرة الإيرادات النفطية، واعتماد الاقتصاد الليبي عليها في تمويل نفقات الدولة، دفع إلي تقليل الاعتماد على الإيرادات غير النفطية في ظل الممارسات السابقة للسياسات الاقتصادية، والنفطية، التي كرست هذه الريعية، من خلال عدم التوجه نحو التنوع الاقتصادي وتعزيز الإيرادات غير النفطية.

2 – تدني المقدرة التكليفية (الطاقة الضريبية): يمكن تعريف المقدرة التكليفية العامة بأنها نسبة الضرائب والرسوم إلي الناتج المحلي، كما إن المقدرة التكليفية الفردية هي نسبة هذه الضرائب، والرسوم إلي دخل المكلف. وفي دراسة أجريت على النظام الضريبي الليبي، في العام 2023م جاء فيها " إن متوسط الطاقة الضريبية في ليبيا، قد بلغ 3,91% من الناتج المحلي خلال الفترة (1994م – 2019م) وهي نسبة منخفضة جداً، مقارنة بالنسب التي وضعت من قبل خبراء الاقتصاد، والتي تراوحت ما بين 17% و25% من الناتج المحلي" [1]. إن هذه النسبة – 3.9% – تضع ليبيا في عداد البلدان النامية فوسائل التهرب الضريبي، وضيق الوعاء الضريبي، يجعل حصيلة الضرائب غير كافية للإسهام برفع معدل الاستقطاع الضريبي.

3 – عدم كفاية وفاعلية النظم الضريبية الليبية: لازال النظام الضريبي الليبي يعاني العديد من التحديات والمشاكل، التي جعلته غير قادر على لعب دوره المنشود، في الاقتصاد الليبي، والتي أثرت سلباً على حصيلة الإيرادات غير النفطية. فعلى الرغم من تخفيض أسعار الضرائب، في التعديلات الأخيرة لقانون 7 لسنة 2010م إلا أن معدلات الضرائب مازالت مرتفعة، مما يشجع على التهرب الضريبي، ويضر بعدالة النظام، فسعر الضريبة على التجارة 15% ضريبة موحدة والمهن الحرة ما بين 15% و30% ضريبة تصاعدية، أما سعر الضريبة على الشركات فهو 20% ضريبة موحدة، أي ما يقارب ربع الدخل المحقق. كما إن كثرة الإعفاءات الموجهة إلي قطاعات معينة (قطاع الزراعة، الدخول الخارجية) أدت إلي انخفاض حصيلة الإيرادات الضريبية، وكان الأولى أن تخضع هذه الدخول للضريبة بسعر مناسب للدفع بهذه القطاعات من جهة، وزيادة حصيلة الضرائب من جهة أخرى.

4 – ضعف الوعي الضريبي لدى الممولين: إن ضعف الوعي الضريبي لدى الممولين، وعدم اقتناعهم بجدوى ما يدفعونه من ضرائب، وعدم إلمامهم بالإجراءات اللازمة لدفع الضريبة المستحقة عليهم، من شأنه أن يصعب إجراءات جباية الضرائب، ويعطلها فالممول قد يتخاذل في تقديم الإقرار الضريبي والبيانات الضريبية اللازمة. أو قد يعمد إلي تمويه مصلحة الضرائب، وذلك بتقديم بيانات كاذبة أو قد يتهرب من تقدمها أصلاً.

[1] علي منصور، أبو بكر خليفة، تحليل وقياس الأداء الضريبي في ليبيا، مجلة دراسات الإنسان والمجتمع، ليبيا، ص17.

5 – أسباب فنية وإداري تتعلق بالجهاز الإداري لمصلحة الضرائب، نوجز أهمها في النقاط التالية استناداً لتقارير ومتابعة ديوان المحاسبة [1]:

- ☒ عدم تفعيل قسم التنفيذ والحجز الإداري، بإحالة الشركات والجهات غير الملتزمة، بمواعيد سداد الأقساط الضريبية، وفق الجدولة الزمنية المحددة بالربط الضريبي.
- ☒ نقص الكوادر الفنية المؤهلة، والمتخصصة في المجال الضريبي.
- ☒ عدم ربط الفروع والإدارة العامة، عبر شبكة موحدة تشمل كافة، مكاتب وإدارات مصلحة الضرائب، في المناطق المختلفة.
- ☒ عدم وجود نظام أرشفة الكترونية، لملفات الشركات والممولين، لبناء قاعدة بيانات الكترونية توفر إحصائيات، وبيانات دقيقة يسهل الرجوع إليها وقت الحاجة.

- ☒ ضعف إدارة المصلحة في متابعة الديون، واتخاذ الإجراءات القانونية تجاه الشركات المتخلفة عن السداد، مما شجع الشركات على العزوف والمماطلة في السداد.
- ☒ عدم كفاية وفعالية المنظومة الإلكترونية المعمول بها، فهي غير مربوطة بالمكاتب التابعة للمصلحة، أو منظومة الجهات الأخرى، ذات العلاقة بالمصلحة.
- ☒ إهمال الدورات التدريبية لموظفي المصلحة، في مجال العمل الضريبي، والقوانين والأنظمة الإلكترونية.

- ☒ غياب التعاون بين إدارات الضرائب، والجهات العامة المرتبطة بعملها، مثل مصلحة الجمارك، ومكاتب منح التراخيص، والمصارف، وغيرها من الجهات ذات العلاقة.
- ☒ إهمال الربط على أعداد كبيرة من الممولين.
- ☒ تنامي ظاهرة التهرب الضريبي، من خلال الإدلاء ببيانات غير صحيحة، للمصلحة وبتقديم نتائج خسارة، أو لا يوجد ربح، أو أرباح متدنية.
- ☒ الظروف الأمنية الراهنة، والانقسام السياسي، حال دون استمرار العمل في بعض المكاتب التابعة للمصلحة، وانعكس ذلك على معدلات الجباية.

ثالثاً: أثر انخفاض الإيرادات غير النفطية على الموازنات العامة للدولة (2010م –2023م):

تشير البيانات الواردة بالجداول 2,3,4,5 والشكل رقم 3 إلي النقاط التالية:

1 – يمكن تعريف الموازنة العامة، بأنها خطة لتحقيق الأهداف المرجوة للدولة، واستخدام الموارد المتاحة بفعالية عالية، وبكفاءة، وبطريقة مستدامة، وتعد الموازنة العامة للدولة الليبية، وفقاً لنظام الأبواب والبنود (Item Line

[1] تقارير ديوان المحاسبة أعداد مختلفة.

Budget) وتقسم الموازنة إلى قسمين، يخصص الجزء الأول للإيرادات، والجزء الثاني للمصروفات. وتشير البيانات الواردة بالجداول، أن نسب مساهمة الإيرادات غير النفطية في الإيراد العام ظلت متدنية، خلال سنوات قيد الدراسة، فقد بلغت في العام 2010م 9.4% ثم انخفضت في السنوات التالية لتصل إلى أدنى مستوى لها، في السنوات2021م و2022م و2023م و2019م و2012 بنسب 2.1% و2.9% و3.4% و4.4% و4.6%من الإيراد العام على التوالي.

2 – كما تظهر البيانات أن نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية في الإيراد العام، قد ارتفعت في السنوات 2015م و2016م و2017م و2020م بنسب بلغت37.1% و24.6% و14% و10% من الإيراد العام، على التوالي. غير إن هذه الزيادة في النسب، غير فعلية ولا تدل على زيادة حقيقية في قيمة الإيرادات غير

النفطية، وإنما كانت نتيجة مباشرة لانخفاض قيمة الإيرادات النفطية، ونسب مساهمتها في الإيراد العام وذلك بسبب الظروف والاضطرابات التي مرت بها البلاد، والتي أدت إلى توقف إنتاج النفط وتصديره.

3 – أظهرت الدراسة أن نسب مساهمة الإيرادات غير النفطية، في تمويل الموازنات العامة للدولة، خلال سنوات الدراسة، أيضاً متدنية فقد تراوحت ما بين 10.6% للعام 2010م و2.6% للعام 2021م من

إجمالي المصروفات، أي بمتوسط قدره 5.6% من أجمالي المصروفات العامة، وهذا ما يؤكد حقيقة اعتماد الموازنات العامة الليبية على الإيرادات النفطية، وضعف الإيرادات غير النفطية.

4 – تشير البيانات الواردة بالجداول أن الإيرادات غير النفطية، في السنوات التي تنخفض فيها الإيرادات النفطية تعجز عن سد احتياجات الموازنة العامة، و تكون النتيجة عجوزات مالية, يتم تمويلها من الدين العام, كما هو الحال في السنوات2011م و2013م و2014م و2015م و2016م و2017م و2020م فقد تراوحت نسبة التمويل من الدين العام, ما بين 69.7% للعام 2016م و16.1% للعام 2013م وجاء في تقرير ديوان المحاسبة " أن الحكومة الليبية قد اقترضت في العام 2020م مبلغ 26,706,400,000 ديناراً تطبيقاً لقرار المجلس الرئاسي, رقم 208 لسنة 2020م بشأن ترتيبات مالية مؤقتة، تم تسييلها بالكامل من قبل مصرف ليبيا المركزي، ليصبح الرصيد التراكمي للدين العام المصرفي في 2020/12/31م ما قيمته 84,087,353,353 دينار عبر السنوات 2014م – 2020م " [1].

جدول رقم (2) الموازنة العامة الليبية (1010م– 2013م) (بمليون دينار ليبي)

البنود	خلال			
	2010م	2011	2012	2013
الإيرادات	**61,503.1**	**16,813.3**	**70,131.4**	**54,763.6**

[1] تقرير ديوان المحاسبة لسنة 2022م ص144.

الإيرادات النفطية	55,713.0	15,830.1	66,932.3	51,775.7
نسبة الإيرادات النفطية	%90.6	%94.1	%95.4	%94.5
الإيرادات غير النفطية	5,790.1	983.2	3,199.1	2,987.9
نسبة الإيرادات غير النفطية	%9.4	%5.9	%4.6	%5.5
المصروفات	**54,498.8**	**23,366.5**	**53,941.6**	**65,283.5**
التسييرية +المرتبات	15,121.3	17,580.1	36,733.0	42,598.5
التحول	23,729.4	0	5,500.0	13,276.5
الدعم	8,019.7	4,414.4	11,708.6	9,408.5
ميزانية خاصة	7,628.4	1,372.0	–	–
العجز أو الفائض	**7,004.3**	**(6,553.2)**	**16,189.8**	**(10,519.9)**
نسبة تمويل الموازنة العامة من الإيرادات النفطية	%89.4	%67.7	%94.1	%79.3
نسبة تمويل الموازنة العامة من الإيرادات غير النفطية	%10.6	%4.2	%5.9	%4.6
نسبة تمويل الموازنة العامة من الدين العام	–	%28.1	–	%16.1

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلي تقارير المصرف المركزي.

جدول رقم (3) الموازنة العامة الليبية (2014– 2017م) (بمليون دينار ليبي)

البنود	خلال			
	2014	2015	2016	2017
الإيرادات	**21,543.3**	**16,843.4**	**8,845.2**	**22,337.6**
الإيرادات النفطية	19,976.6	10,597.7	6,665.5	19,209.0
نسبة الإيرادات النفطية	%92.7	%62.9	%75.4	%86
الإيرادات غير النفطية	1,566.7	* 6,245.7	2,179.7	3,128.6
نسبة الإيرادات غير النفطية	%7.3	%37.1	%24.6	%14
المصروفات	**43,814.2**	**36,014.9**	**29,171.3**	**32,692.0**
التسييرية + المرتبات	26,892.0	23,933.1	21,582.3	24,834.3
التحول	4,482.4	3,861.9	1,747.6	1,887.7
الدعم	12,439.8	8,219.9	5,841.4	5,970.0
العجز أو الفائض	**(22,270.9)**	**(19,171.5)**	**(20,326.1)**	**(10,354.4)**
نسبة تمويل الموازنة العامة من الإيرادات النفطية	%45.6	%29.4	%22.8	%58.8

نسبة تمويل الموازنة العامة من الإيرادات غير النفطية	%3.6	%17.4	%7.5	%9.6
نسبة تمويل الموازنة العامة من الدين العام	%50.8	%53.2	%69.7	%31.6

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلي تقارير المصرف المركزي.

* قيمة الإيرادات غير النفطية الخاصة بالعام 2015م 2,133.4 و الباقي 4.112.7 تخص سنوات سابقة .

جدول رقم (4) الموازنة العامة الليبية (2018م- 2020م) (بمليون دينار ليبي)

البنود	خلال		
	2018م	2019م	2020م
الإيرادات	**49,143.6**	**57,365.2**	**22,818.0**
الإيرادات النفطية	46,708.2	54,842.0	20,537.0
نسبة الإيرادات النفطية	%95	%95.6	%90
الإيرادات غير النفطية	2,435.4	2,523.2	2,281.0
نسبة الإيرادات غير النفطية	%5	%4.4	%10
المصروفات	**39,286.4**	**45,813.0**	**37,310.0**
التسييرية +المرتبات	29,269.2	33,940.5	25,382.0
التحول	3,390.4	4,637.5	1,801.0
الدعم	6,626.8	7,235.0	5,600.0
ميزانية خاصة	-	-	4,527.0
العجز أو الفائض	**9,857.2**	**11,552.2**	**(14,492.0)**
نسبة تمويل الموازنة العامة من الإيرادات النفطية	%93.8	%94.5	%55
نسبة تمويل الموازنة العامة من الإيرادات غير النفطية	%6.2	%5.5	%6.1
نسبة تمويل الموازنة العامة من الدين العام	-	-	%38.9

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلي تقارير المصرف المركزي.

جدول رقم (5) الموازنة العامة الليبية (2021م- 2023م) (بمليون دينار ليبي)

البنود	خلال		
	2021م	2022م	2023م
الإيرادات	**105,620.0**	**134,376.2**	**125,917.7**
الإيرادات النفطية	103,368.9	130,535.1	121,692.3
نسبة الإيرادات النفطية	%97.9	%97.1	%96.6

الإيرادات غير النفطية	2,251.1	3,841.1	4,225.4
نسبة الإيرادات غير النفطية	%2.1	%2.9	%3.4
المصروفات	**85,775.6**	**127,874.4**	**125,726.4**
التسييرية + المرتبات	41,064.2	56,099.3	68,988.5
التحول	17,390.2	17,464.7	11,999.5
الدعم	20,830.3	20,038.0	20,000.0
ميزانية خاصة	6,490.9	34,272.4	24,738.4
العجز أو الفائض	**19,844.4**	**6,501.8**	**191.3**
نسبة تمويل الموازنة العامة من الإيرادات النفطية	97.4	%97	%96.6
نسبة تمويل الموازنة العامة من الإيرادات غير النفطية	%2.6	%3	%3.4
نسبة تمويل الموازنة العامة من الدين العام	–	–	–

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلي تقارير المصرف المركزي.

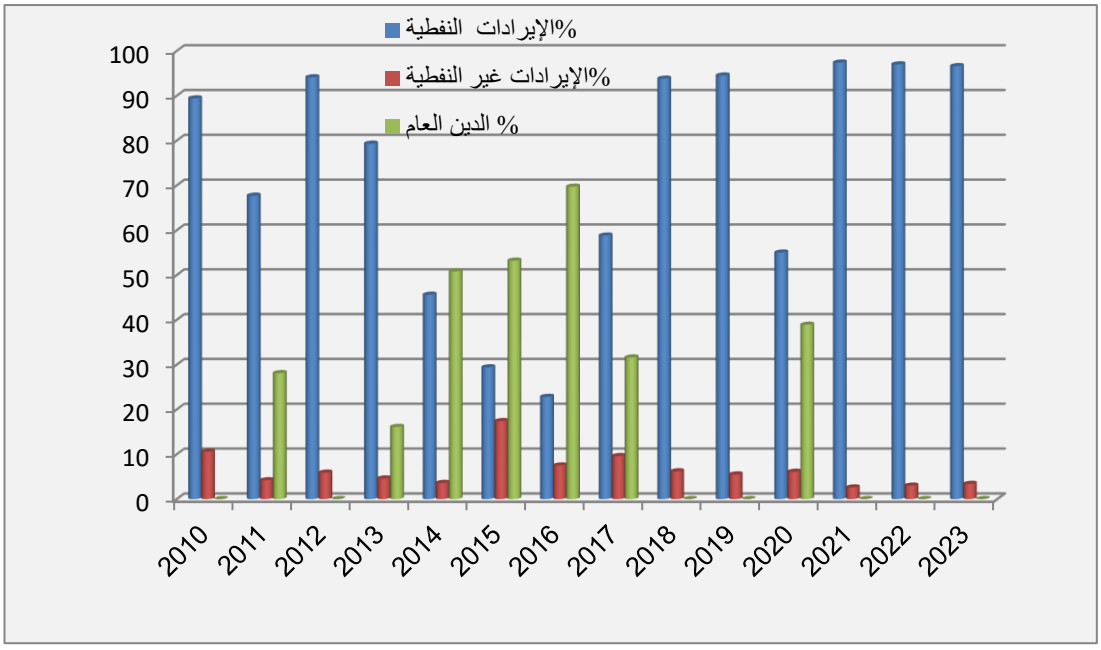

الشكل رقم (3) التوزيع النسبي لمصادر تمويل الموازنات العامة الليبية خلال الفترة (2010م-2023م)

رابعاً: تقدير العلاقة بين الإيرادات العامة وعجز الموازنة باستخدام التحليل القياسي:

يأتي هذا الجانب في إطار قياس أثر الإيرادات العامة، على رصيد الموازنة العامة في ليبيا، خلال الفترة قيد الدراسة، ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على النموذج القياسي، وبالتطبيق في البرنامج الإحصائي Eviews10 لتقدير معادلة الانحدار المتعدد، باستخدام بيانات سنوية لمتغيرات الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS).

أولا: وصف النموذج:

يمكن وصف النموذج القياسي بالدالة التالية:

$$GBB = f(NOR + ORR) \quad (1)$$

$$GBB = \beta_0 + \beta_1 NOR + \beta_2 ORR + \varepsilon_t \quad (2)$$

حيث تشير:

GBB رصيد الموازنة أي عجز أو فائض الموازنة.

NOR الإيرادات غير النفطية.

ORR الإيرادات النفطية.

ε_t المتغير العشوائي.

β_0، β_1، β_2 ثوابت المعادلة.

ثانيا: نتائج التقدير:

يستعرض الجدول رقم (6) نتائج التحليل الإحصائي، للمتغيرات والتي من بينها اختبار Jarque-Bera التي تبين إن قيمة .Prob أكبر من 5%، 10% وبالتالي تتبع البيانات التوزيع الطبيعي.

جدول رقم (6) نتائج التحليل الوصفي للمتغيرات

	GBB	NOR	ORR
Mean	-2324.786	3117.014	51741.67
Median	-3180.950	2755.550	49241.95
Maximum	19844.40	6245.700	130535.1
Minimum	-22270.90	983.2000	6665.500
Std. Dev.	14276.84	1488.716	41234.60
Skewness	0.047807	0.857466	0.760700
Kurtosis	1.608280	2.990725	2.332163
Jarque-Bera	1.135183	1.715628	1.610388
Probability	0.566889	0.424088	0.447001
Sum	-32547.00	43638.20	724383.4
Sum Sq. Dev.	2.65E+09	28811560	2.21E+10
Observations	14	14	14

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10.

يبين الجدول رقم (7) مصفوفة الارتباط التي تعرض توقعات العلاقة المبدئية، بين المتغير التابع (GR) والمتغيرات المستقلة (NOR) ، (ORR) المستخدمة في الدراسة، حيث تشير إلى وجود ارتباط طردي وقوي بين الإيرادات النفطية، ورصيد الموازنة العامة.

جدول رقم (7) نتائج مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة

	GBB	NOR	ORR
GBB	1	0.054809	0.685558
NOR	0.05480954	1	0.211068
ORR	0.68555825	0.211068	1

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10.

يستعرض الجدول رقم (8) نتائج تقدير النموذج القياسي، للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة، المستخدمة لقياس أثر الإيرادات العامة على رصيد الموازنة، بتطبيق طريقة المربعات الصغرى (OLS)، فكانت النتائج كالتال

جدول رقم (8) نتائج التقدير

Dependent Variable: GBB				
Method: Least Squares				
Date: 05/01/25 Time: 17:45				
Sample: 2010 2023				
Included observations: 14				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NOR	-0.902244	2.136335	-0.422333	0.6809
ORR	0.244239	0.077129	3.166623	0.0090
C	-12149.83	7617.375	-1.595015	0.1390
R-squared	0.478447	Mean dependent var		-2324.786
Adjusted R-squared	0.383619	S.D. dependent var		14276.84
S.E. of regression	11208.74	Akaike info criterion		21.67418
Sum squared resid	1.38E+09	Schwarz criterion		21.81113
Log likelihood	-148.7193	Hannan-Quinn criter.		21.66151
F-statistic	5.045431	Durbin-Watson stat		1.441648
Prob(F-statistic)	0.027870			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10.

تشير النتائج أعلاه إن الإيرادات النفطية لها تأثير معنوي وموجب على رصيد الموازنة العامة أي إنه كلما زادت الإيرادات النفطية بوحدة واحدة يؤدي ذلك إلى زيادة رصيد الموازنة العامة بنسبة 24%، كما بينت النتائج إن الإيرادات غير النفطية ليس لها تأثير معنوي إحصائي على رصيد الموازنة إضافة إلى تأثيرها

السلبي على الموازنة العامة، حيث جاءت هذه النتائج متوافقة مع فرضية الدراسة، وأظهرت النتائج معادلة الانحدار المقدرة التالية:

$$GBB = -12149.83 - 0.9022NOR + 0.2442ORR$$

للتأكد من مدى ملائمة طريقة المربعات الصغرى لتقدير النموذج تم إجراء عدة اختبارات للبواقي، وهي:

اختبار Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfreyلاختبار التباين حيث أظهرت النتائج وجود تجانس للبواقي، واختبار Normality test for Jarque-Bera أسفرت النتائج على سلسلة البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا، واختبار Serial Correlation LM testالذي أكد عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي التسلسلي لسلسلة البواقي، وعليه فإن نتائج الاختبارات تؤكد تحقق شروط تطبيق طريقة المربعات الصغرى (OLS).

الاستنتاجات:

1 – انخفاض نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية في الإيرادات العامة للدولة فهي لم تتجاوز 9% في الظروف العادية وكذلك تدني نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية في تمويل الموازنات العامة للدولة فقد تراوحت ما بين 10,6% و2.6% أي بمتوسط قدره 5.6% من أجمالي المصروفات. الأمر الذي جعل السنوات التي تنخفض فيها الإيرادات النفطية عرضه للعجوزات المالية الكبيرة والتي تمول من الدين العام

2 – وفرة الإيرادات النفطية واعتماد الاقتصاد الليبي عليها في تمويل النفقات العامة للدولة كان من أهم أسباب تقليل الاعتماد على الإيرادات غير النفطية في ظل عدم التوجه نحو التنوع الاقتصادي وتعزيز الإيرادات غير النفطية.

3 – ضعف الطاقة الضريبية في ليبيا جعلها مازالت تصنف من ضمن البلدان النامية بسبب عدم التنوع الاقتصادي ومصادر الإيرادات العامة وضيق الوعاء الضريبي وضعف إدارة الجباية وغيرها.

4 – على الرغم من الجهود المبذولة لتطوير الجهاز الإداري الضريبي إلا أنه مازال يعاني من العديد من المشاكل الإدارية والفنية.

5 – جاءت نتائج التحليل القياسي متوافقة مع فرضية الدراسة فالإيرادات النفطية لها تأثير معنوي وموجب على رصيد الموازنة العامة أي إنه كلما زادت الإيرادات النفطية بوحدة واحدة يؤدي ذلك إلى زيادة رصيد

الموازنة العامة بنسبة 24%، كما بينت النتائج إن الإيرادات غير النفطية ليس لها تأثير معنوي إحصائي على رصيد الموازنة إضافة إلى تأثيرها السلبي على الموازنة العامة.

التوصيات:

1 – تعزيز إدارة المالية العامة عن طريق تبني إطار شفاف لتحضير وتنفيذ الميزانية العامة وضبط الإنفاق العام وتحقيق ممارسات ناجحة ونزيهة لإدارة الإيرادات العامة للدولة.

2 – العمل على تطوير الجهاز الإداري لمصلحة الضرائب وإدارة الجمارك والجهات ذات العلاقة بالأمر (إدارياً وفنياً وتقنياً) ومدهم بكافة الإمكانيات المطلوبة.

3 – ضرورة التحديث المستمر للنظام الضريبي الليبي بما يتلاءم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

4 – استغلال الإيرادات النفطية في توسيع الاستثمار في البنية التحتية والنقل والخدمات للدفع بعجلة النمو في القطاعات غير النفطية مثل الزراعة والصناعة والسياحة وغيرها.

5 – بناء مناخ استثماري قوي وتقديم كافة الحوافز والضمانات للمستثمرين الأجانب والمحليين لتشجعهم للاستثمار في المجالات الاقتصادية غير النفطية ودعم القطاعات الإنتاجية بالخبرات والتكنولوجيا المتطورة.

6 – الاستفادة من التجارب الدولية للدول التي نجحت في تنويع اقتصادها ومصادر دخلها والتحول من الاقتصاد الريعي إلي الاقتصاد المتنوع.

المراجع:

1 – الهام البشتي, أثر الإيرادات النفطية وغير النفطية على النمو في ليبيا ,مجلة جامعة الزيتونة, ليبيا, 2024م

2 – عبلة بخاري, إبرار حلواني, نادية باجابر , تعزيز الإيرادات غير النفطية للحد من عجز الموازنة العامة للمملكة السعودية, مجلة العلوم الاقتصادية, سبتمبر 2022م .

3 – عقيل الحلو, قمر الغرابي, الإيرادات غير النفطية وأثرها على الموازنة العامة باستخدام الدالة اللوغارتيمية, كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة المثنى, العراق, 2022م .

2 – على منصور, أبو بكر خليفة, تحليل وقياس الأداء الضريبي في الاقتصاد الليبي, مجلة دراسات الإنسان والمجتمع, ليبيا, 2023م

4 – مختار أبوزريدة, المحاسبة الضريبية وفقاً للتشريع الليبي, الدار العربية , بيروت, 1985

5 – تقارير مصرف ليبيا المركزي أعداد مختلفة.

6 – تقارير ديوان المحاسبة أعداد مختلفة.

7 – قانون رقم 7 لسنة 2010م لضرائب الدخل.

8 – قانون الجمارك رقم 10 لسنة 2010م.

9 – قانون رقم 19 لسنة 1992م لضريبة الإنتاج.